واستطاعت الصحافة كذلك ان تزودنا ، عن طريق التصريحات التي حصلت عليها ، بمعلومات قيمة عن موقف بعض الكتل التي شاركت في الخلوة · فقد عالج النائب طوني فرنجية ، وهو عضو احدى الكتل المشاركة ، موضوع اللامركزية في تصريح له ، فقال : « اننا نؤيد اللامركزية الادارية والسياسية في اطار الحل السياسي المنشود ، ونعلق عليها املا كبيرا » (٣٦) ·

وفي نفس الوقت الذي كان فيه رئيس الحكومة اللبنانية يعلن معارضة حكومته للامركزية السياسية ، كانت الجبهة تنهي خلوتها ، في ١٩٧٧/١/٢٣ ، ببيان يتجنب الحديث عن اللامركزية ويستبدله بالتركيز على التعددية · لقد جاء فيه ان الجبهة قررت :

« اعتماد تعددية المجتمع اللبناني ، بتراثاتها وحضاراتها الاصيلة ، اساسا في البنيان السياسي الجديد للبنان الموحد ··· بحيث ترعى كل مجموعة حضارية فيه جميع شؤونها ، وبخاصة ما تعلق منها بالحرية ، وبالشؤون الثقافية والتربوية والمالية والامنية والعدالة الاجتماعية وعلاقاتها الثقافية والروحية مع الخارج وفقا لخياراتها الخاصة » (٣٧) ·

وهذه الفقرة من البيان تسترعي الانتباه وتثير العجب ، لانها تحتوي على نغمة غريبة غير مألوفة · فهي تعتبر لبنان مجتمعا تعدديا من حيث التراث والحضارة ، وهذا ادعاء لم يطلق من قبل بهذا الشكل الرسمي · وهي تقر للمجموعات الحضارية في لبنان بحق رعاية جميع شؤونها ، وهذا مطلب لم يخطر من قبل ببال احد ·

ونظرة تأملية بسيطة الى هذه الصيغة تقنعنا بان الجبهة ذهبت بعيدا في اندفاعها نحو اللامركزية السياسية ، فتخطت كل الحدود ، ولم تعد تلتزم بالمضمون الذي حدده اقطابها للامركزية · ان الصيغة المطروحة ليست اتحادية (فدرالية) ، وانما هي تعاهدية (كونفدرالية) · انها لا تطالب بتحويل لبنان من دولة بسيطة الى دولة فدرالية ، بل ترمي الى تقسيم لبنان الى اكثر من دولة وربط هذه الدول بميثاق تعاهدي ·

وبعارة اوضح : ان الصيغة المطروحة هي صيغة تفتيت لوحدة لبنان · انها صيغة لا يمكن ان تتحقق الا بتجزئة لبنان الى عدة دول ذات سيادة يجمع بينها نظام عارض واه لا يقوى على الصمود امام الاعاصير والنزوات ، يعرف دستوريا باسم الكونفدرالية · والفرق شاسع بين النظام الفدرالي والنظام الكونفدرالي · فالاول يتكون من دولة واحدة ذات سيادة ، وان كانت مركبة من عدة ولايات يتمتع كل منها بالاستقلال الداخلي · اما النظام الثاني فيتكون